# دور الخطاب الإعلامي في تشكيل العقل العربي وتعزيز التحول الديمقراطي دراسة ميدانية على عينة من طلاب قسمي العلوم السياسية والاعلام جامعة سرت

**د. يوسف أمحمد صالح**
**قسم علم الاجتماع، كلية الاداب واللغات، جامعة طرابلس- فرع السواني - ليبيا**
**(**youseif.saleh.2016@gmail.com**)**

# The Role of Media Discourse in Shaping the Arab Mind and Promoting Democratic Transition: A Field Study on a Sample of Students from the Departments of Political Science and Media at Sirte University

Dr. Youssef Amhamed Saleh
Department of Sociology, Faculty of Arts and Languages, University of Tripoli - Al-Sawani Branch - Libya

تاريخ الاستلام: 27-10-2025، تاريخ القبول: 15-11-2025، تاريخ النشر: 1-12-2025.

**الملخص:**
يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الخطاب الإعلامي في تشكيل العقل العربي وتعزيز التحول الديمقراطي، من خلال تحليل العلاقة بين طبيعة الخطاب الإعلامي العربي ومدى إسهامه في دعم قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وأُجريت الدراسة الميدانية على عينة عمدية قوامها (120) طالبًا وطالبة من قسمي العلوم السياسية والإعلام بجامعة سرت، باعتبارهم من الفئات الأكاديمية القادرة على إدراك أبعاد العلاقة بين الإعلام والتحول الديمقراطي. وتم جمع البيانات باستخدام استبانة مبنية على مقياس ليكرت الثلاثي تضمنت ثلاثة محاور رئيسة: دور الإعلام في تشكيل الخطاب الديمقراطي، تعامل الإعلام العربي مع قضايا التحول الديمقراطي، والقيود التي تواجه حرية التعبير والتداول الإعلامي. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS من خلال التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، إضافة إلى اختبار (t) لعينة واحدة لقياس الفروق ذات الدلالة الإحصائية.
أظهرت النتائج أن وسائل التواصل الاجتماعي تمثل المصدر الأكثر اعتمادًا لمتابعة الأخبار بين أفراد العينة، مما يعكس التحول نحو الإعلام الرقمي. كما بينت النتائج أن غالبية المشاركين يرون أن الإعلام العربي لا يغطي التحولات الديمقراطية بشكل كافٍ، وأنه لا يعزز الوعي السياسي ولا يدعم الأصوات المعارضة، بينما يرى آخرون أنه يسهم جزئيًا في نقل الصورة الحقيقية للأحداث وكشف الانتهاكات. وأكدت الدراسة أن هناك قيودًا سياسية وتشريعية ورقابية تحد من حرية التعبير والتداول الإعلامي، ما يجعل دور الإعلام في دعم التحول الديمقراطي محدودًا. خلص البحث إلى أن تعزيز التحول الديمقراطي في العالم العربي يتطلب إعلامًا حرًّا ومستقلًا يمتلك المهنية والقدرة على التأثير، ويعتمد على خطاب نقدي بنّاء يرسخ قيم المشاركة والشفافية. كما أوصى الباحث بضرورة تطوير التربية الإعلامية وتعزيز الوعي لدى الجمهور والمؤسسات الإعلامية على حد سواء لبناء بيئة ديمقراطية فاعلة.
**الكلمات المفتاحية:** الخطاب الإعلامي، العقل العربي، التحول الديمقراطي، الإعلام العربي، حرية التعبير، المشاركة السياسية، الطالب الجامعي)

**Abstract:**
This study aims to examine the role of media discourse in shaping the Arab mind and promoting democratic transformation by analyzing the relationship between the nature of Arab media discourse and its contribution to supporting democratic values and political participation. The researcher adopted a descriptive-analytical approach, conducting a field study on a purposive sample of (120) students from the Departments of Political Science and Media at the University of Sirte, as they represent an academic group capable of understanding the dynamics between media and democratic transition. Data were collected using a Likert-type questionnaire with three main dimensions: the role of media in shaping democratic discourse, the Arab media's treatment of issues related to democratic transformation, and the constraints on freedom of expression and media circulation. The data were analyzed using SPSS software through frequencies, percentages, means, standard deviations, and the one-sample t-test to identify statistically significant differences.

The findings revealed that social media platforms constitute the primary source of news for the participants, reflecting the ongoing shift toward digital media. The results also indicated that most respondents believe Arab media do not adequately cover democratic transitions, fail to foster political awareness, and do not support dissenting voices, while some participants acknowledged that the media partially contribute to presenting a true picture of events and exposing violations. The study confirmed the existence of political, legislative, and regulatory restrictions that limit freedom of expression and media circulation, thereby constraining the media's role in supporting democratic transformation.

The research concluded that promoting democratic transformation in the Arab world requires a free and independent media characterized by professionalism and influence, adopting a constructive critical discourse that reinforces values of participation and transparency. The researcher recommended developing media literacy and enhancing awareness among both the public and media institutions to build an effective democratic environment.

**Keywords:** Media discourse, Arab mind, democratic transformation, Arab media, freedom of expression, political participation, university student.

**مقدمة:**

يشهد العالم العربي منذ عقود تحولات سياسية، اجتماعية، وثقافية كبيرة، وكان للإعلام دور بارز في تشكيل الخطاب العام وتوجيه الرأي العام. في خضم هذه التحولات، ظهرت مفاهيم مثل "العقل العربي" و"التحول الديمقراطي" كمحاور أساسية لهذا الخطاب، مما أثار نقاشات واسعة حول مدى علاقتها بالواقع وتأثيرها على مسار التغيير في المنطقة العربية. ويشكل فشل التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية موضوعًا حساسًا ومحورًا لنقاشات عديدة بين الباحثين، السياسيين، والمفكرين. فرغم عقود من الثورات الشعبية والمطالبات بالإصلاحات، لا تزال العديد من الدول العربية تواجه أنظمة استبدادية أو شبه استبدادية، مع استمرار التحديات الكبيرة التي تعيق مسارها نحو الديمقراطية. لتحليل هذه الظاهرة بدقة، يجب تناول العوامل المتعددة التي تواجهها المجتمعات العربية في سعيها نحو التحول الديمقراطي. القاعدة الفكرية والأساس الحضاري لأي مشروع (حضاري) تمثل الأساس الذي تنطلق منه المبادئ والتصورات التي توجه سلوك المجتمع. هنا، لا يُعد الخطاب الإعلامي مجرد وسيلة لنقل المعلومات، بل هو وسيلة لتجسيد هذه الأركان الفكرية، ويعكس كيف يمكن لهذه الأركان أن تدعم تحولًا ديمقراطيًا واعيًا.

يشير التنوع في الأركان الفكرية إلى الحاجة إلى استجابة شاملة لتحديات الواقع المعاصر. يلعب الإعلام دورًا في نشر الوعي وتحفيز النقاشات حول الديمقراطية، مما يسمح للعقل العربي بالتفاعل مع التغيرات وتطوير أفكار جديدة تتماشى مع الواقع. إن الميثاق الفكري للمعهد العالمي لتجديد العربي، يعتبر مرجعًا أساسيًا لتحديد الأركان الفكرية، ويساعد في وضع إطار نظري لتطوير خطاب إعلامي يعزز التفكير النقدي ويدعم التحول الديمقراطي المستدام. يمكن أن يكون الإعلام وسيلة فعالة لتوضيح هذا الميثاق ونشره بين الجماهير لتعزيز فهم أعمق للأهداف والأبعاد الديمقراطية. الخطاب الإعلامي عندما يتم توظيفه بشكل صحيح، يصبح جزءًا من المنظومات الفكرية التي تسهم في بناء مشروع حضاري ديمقراطي حديث. يتيح الإعلام للعقل العربي فرصة للتفاعل مع أركان البناء الفكري، مما يعزز التحول الديمقراطي ويفتح المجال لتداول الأفكار وتوجيه الرأي العام نحو مستقبل أفضل.

**مشكلة البحث:-**

يُعد الإعلام أحد الركائز الأساسية في تشكيل الرأي العام وتوجيه مسارات التحول الديمقراطي في أي مجتمع، حيث يؤدي دورًا مزدوجًا بين التنوير والتضليل، وبين دعم الحريات وترسيخ الاستبداد. في السياق العربي، يشهد الخطاب الإعلامي حالة من التناقض بين كونه وسيلة لنشر الوعي وتعزيز المشاركة السياسية من جهة، وبين كونه أداة بيد الأنظمة السياسية والمصالح الفئوية التي تسعى إلى توجيه العقول وحرف النقاشات العامة من جهة أخرى. على الرغم من التطورات التكنولوجية والانفتاح الإعلامي، إلا أن الواقع الإعلامي في العالم العربي لا يزال يعاني من مشكلات بنيوية تتعلق بغياب الاستقلالية، والتدخل السياسي المباشر، وضعف المهنية الإعلامية، وانتشار الأخبار الزائفة والتضليل الإعلامي. هذه المشكلات تجعل الإعلام، في كثير من الأحيان، غير قادر على القيام بدوره في دعم التحول الديمقراطي، بل قد يتحول إلى أداة تكرّس النظم السلطوية وتعرقل عمليات الإصلاح السياسي. والإشكالية الرئيسية التي

يطرحها البحث هي: إلى أي مدى يساهم الخطاب الإعلامي في تشكيل العقل العربي وتعزيز التحول الديمقراطي؟

**أهمية البحث:-**

1- فهم آليات عمل الخطاب الإعلامي وتحليل الطرق التي يُوظف بها الإعلام خطابات معينة للتأثير على الرأي العام العربي حول قضايا التحول الديمقراطي. ويشمل ذلك دراسة تقنيات الخطاب، مثل استخدام اللغة، والصور، والموسيقى، وخلق سرديات محددة.
2- تقييم تأثير الخطاب الإعلامي يسعى البحث إلى تقييم مدى تأثير الخطاب الإعلامي على توجهات الرأي العام العربي تجاه التحول الديمقراطي. ويشمل ذلك دراسة سلوكيات الجمهور، ومعتقداته، واتجاهاته، وردوده على الرسائل الإعلامية المختلفة.
3- يمكن أن يقدم البحث توصيات لتعزيز الخطاب الإعلامي الديمقراطي في العالم العربي. ويشمل ذلك اقتراح استراتيجيات لتعزيز حرية التعبير، ودعم الصحافة المستقلة، وتعزيز التربية الإعلامية، وتشجيع الخطاب البناء والحوار حول قضايا التحول الديمقراطي.

**أهداف البحث**

1- التعرف دور الاعلام في تشكيل الخطاب الإعلامي حول التحول الديمقراطي في العالم العربي
2- معرفة كيف يتعامل الإعلام العربي مع قضايا التحول الديمقراطي في الدول العربية التي تشهد ثورات أو حركات احتجاجية
3- الكشف عن القيود والتحديات التي تواجه حرية التعبير والتداول الإعلامي حول قضايا التحول الديمقراطي

**تساؤلات البحث:-**

1- ما هو دور الاعلام في تشكيل الخطاب الإعلامي حول التحول الديمقراطي في العالم العربي؟
2- كيف يتعامل الإعلام العربي مع قضايا التحول الديمقراطي في الدول العربية التي تشهد ثورات أو حركات احتجاجية؟
3- ما هي القيود والتحديات التي تواجه حرية التعبير والتداول الإعلامي حول قضايا التحول الديمقراطي؟
4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إجابات أفراد العينة حول دور الإعلام في تشكيل الخطاب الإعلامي حول التحول الديمقراطي في ليبيا؟
5- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إجابات أفراد العينة حول القيود والتحديات التي تواجه حرية التعبير والتداول الإعلامي بشأن قضايا التحول الديمقراطي في ليبيا ؟

**مفاهيم البحث:-**

**الخطاب:-** "أنه نص ذو سمات مركبة من الايحاءات المعنوية لها أبعادها ولها مميزات تفرقها عن غيرها من الخطب داخل اللغة الواحدة، وهو ايضاً كلام موجه يتكون من مجموعة متشابكة من الجمل يتواصل به طرفان من أجل تحقيق مقصديهما من التواصل أو وحدة متماسكة تشكل رسالة ذات بداية ونهاية ".(اميرة، احمد، 2019.)

**الخطاب الاعلامي:-** "بأنه عملية اتصالية، يتم من خلالها نقل رسائل إلى جمهور كبير غير متجانس وغير معروف شخصيًا للقائم بالاتصال، وتستعين بوسائل لنقل تلك الرسائل كالمذياع والتلفاز والسينما والصحف والكتب، وتتمثل وظيفتها الأساسية بالأخبار والترفيه والتعليم والإقناع والترويج، وتهدف إلى التأثير وليس مجرد إرسال الرسائل فلا قيمة للاتصال دون تحقيق أهداف، ولا نجاح للاتصال دون أحداث تأثير".(وادي، 2017، 45)

**التحول الديمقراطي:-** مفهوم التحول الديمقراطي مصطلح جديد دخل ميدان السياسة في العقدين الأخرين من القرن العشرين، يعرب عن مرحلة جديدة في جمال الفكر السياسي تنم عن وعي في جمال الممارسة السياسية والسعي للسلطة، والى قطيعة مع أسلوب العنف" الثورة " بتبني الأسلوب السلمي في التغيير الجذري للوضع السياسي ،وهي عملية سياسية تتسم بالانتقال التدريجي من نظام إلى آخر أكثر قدرة وملائمة على تحقيق المبادئ الديمقراطية تتجلى فيه سمتان رئيسيتا الأولى أن كل تحول ديمقراطي في إطاره الجغرافي والسياسي المحدد الذي لا يمكن بدونه فهم هذا التحول فهما تاما وصحيحا، والثانية التغير الذي يأتي به هذا التحول يغلب عليه في البداية الطابع السياسي المؤسسي في البداية سرعان ما يتجاوز

إطاره الرسمي ليأخذ طابع تغييرات جذرية اجتماعية وثقافية واقتصادية. وتمر عملية التحول الديمقراطي عبر مسارين هما. **الاول:-** إصلاح الدولة وضبط سلطتها وتطهيرها من اعتبارات المصالح الشخصية. **المسار الثاني** إعادة هيكلة المجتمع من أجل فاعلية وموازنة قِواه لقوة الدولة. (عوفي، باوصيف، 2014، 86)

يختلف مفهوم التحول نحو الديمقراطية عن مفهوم الديمقراطية نفسها، حيث يعرّفه لويس بول بأنه عملية تغيير تدريجية في النظام السياسي تبدأ عند بداية انهيار الأنظمة الاستبدادية الشمولية. وتشمل هذه العملية وضع دستور جديد، وإنشاء هياكل ديمقراطية حديثة، وتكيف النخب السياسية مع القواعد الديمقراطية الناشئة. ويُنظر إلى التحول الديمقراطي على أنه نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لانقسامات داخل النظام الاستبدادي ذاته، حيث تنشأ تباينات بين **جناحين رئيسيين**: المتشددون والمعتدلون.

يسعى **التيار المعتدل** داخل الدولة إلى تحقيق انفتاح سياسي وتوسيع قاعدة الدعم الشعبي، مما يجعله أكثر استعدادًا للتفاوض والتخلي عن السلطة بطرق سلمية بدلاً من الدخول في صدام مع الشعب. في المقابل، يتمسك **المتشددون** بالوضع القائم، إذ يعتبرون استمرارهم في السلطة ضرورة للحفاظ على مصالحهم، ولذلك يلجؤون إلى سياسات قمعية تهدف إلى إحكام السيطرة على المجتمع ومنع أي محاولات قد تهدد نفوذهم. ويرفض المتشددون عادةً تقديم تنازلات أو الدخول في مفاوضات مع المعارضة، مما يعقّد مسار التحول الديمقراطي ويؤدي إلى صراعات سياسية حادة.. (الوحيشي. علي، 2015، 53-54)

**نظرية الإشاعات والاستخدامات:-**

يرى دينيس ماكويل أهمية دراسة العلاقة بين الدوافع النفسية التي تدفع الأفراد لاستخدام وسائل الاتصال بهدف تلبية احتياجاتهم. ومن هذا المنطلق، قدم تصورًا يوضح الوظائف التي تؤديها وسائل الاتصال، إلى جانب دوافع الأفراد في استخدامها، باعتبار ذلك مدخلًا أساسيًا لفهم العلاقة بين الوسائل الاتصالية والمتلقي. وتركز نظرية الاستخدامات والإشباعات على دراسة الجمهور باعتباره فاعلًا نشطًا يبحث عن المحتوى الإعلامي الذي يلبي احتياجاته، وليس مجرد متلقٍ سلبي يقبل كل ما تعرضه وسائل الإعلام. فكلما كان المحتوى قادرًا على إشباع حاجات الأفراد، زادت احتمالية اختياره من قبلهم. كما أن الجمهور لا يكتفي باستهلاك المعلومات، بل يقوم بتقييمها وانتقاد مصادرها لضمان تحقيق رغباته. وتُعرّف الحاجة بأنها الشعور بنقص أو افتقار إلى شيء معين يحقق للفرد حالة من الرضا والإشباع، سواء كانت الحاجة فيزيولوجية أو نفسية. أما الدافع، فهو حالة داخلية تدفع الفرد إلى القيام بسلوك معين استجابةً لمثير محدد، مما يعزز تفاعله معه. تعتمد هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات التي تفسر كيفية تفاعل الرسالة الإعلامية مع الجمهور، وهي: (بلونيس، 2015، 31-32)

1- الجمهور عنصر نشط وفاعل في عملية الاتصال الجماهيري، حيث يستخدم وسائل الإعلام لتحقيق أهداف محددة.
2- يعتمد استخدام وسائل الإعلام على الحاجات التي يدركها الأفراد، والتي تتأثر بالفروق الفردية.
3- يختار أفراد الجمهور المضامين الإعلامية التي تحقق لهم الإشباع، كما أن وسائل الإعلام تتنافس مع مصادر أخرى لتلبية تلك الاحتياجات.
4- يمتلك الجمهور القدرة على تحديد دوافع تعرضه للمحتوى الإعلامي، ويختار الوسائل التي تلبي احتياجاته بشكل مناسب.
5- تؤثر العوامل الثقافية والاجتماعية على استخدام الأفراد لوسائل الإعلام وطريقة تعرضهم لها.

**توظيف النظرية:-**

تلعب نظرية الاستخدامات والإشباعات دورًا محوريًا في فهم العلاقة بين الجمهور ووسائل الإعلام، حيث تركز على كيفية استخدام الأفراد للمحتوى الإعلامي لتلبية احتياجاتهم المختلفة، سواء كانت معرفية، اجتماعية، أو ترفيهية. وعند النظر إلى دور الخطاب الإعلامي في تشكيل العقل العربي وتعزيز التحول الديمقراطي، يمكن توظيف هذه النظرية لفهم كيف يستجيب الجمهور للمحتوى الإعلامي، وما الدوافع التي تجعله يستهلكه، وكيف يؤثر ذلك على وعيه وسلوكياته. في السياق العربي، يمثل الإعلام أداة رئيسية في تشكيل الرأي العام، حيث يلجأ الأفراد إلى وسائل الإعلام المختلفة للحصول على المعلومات، وفهم التطورات السياسية والاجتماعية، والتفاعل مع القضايا التي تمس واقعهم اليومي. فمن خلال الخطاب الإعلامي، تتشكل تصورات الجماهير حول الديمقراطية، والحقوق، والواجبات، والمسؤوليات، الأمر الذي ينعكس على مدى انخراطهم في الحياة العامة. وفقًا لنظرية الاستخدامات والإشباعات، فإن الجمهور لا يتلقى الرسائل الإعلامية بصورة سلبية، بل يختار المحتوى الذي يتناسب مع احتياجاته ويحقق له إشباعًا

معرفيًا أو عاطفيًا أو اجتماعيًا. ومن بين أبرز الإشباعات التي يبحث عنها الجمهور عند استهلاك الإعلام، يأتي الجانب المعرفي في المقدمة، حيث يسعى الأفراد إلى متابعة الأخبار والبرامج التحليلية لفهم القضايا السياسية والاجتماعية الراهنة. يتيح ذلك لهم فرصة تكوين آراء مستقلة واتخاذ قرارات مستنيرة فيما يخص القضايا العامة. كذلك، يلعب الإعلام دورًا في توفير الإشباع العاطفي والاجتماعي من خلال تقديم محتوى يعكس هموم المواطنين، ويعزز الشعور بالانتماء والهوية المشتركة. وفي بعض الأحيان، يكون للإعلام وظيفة ترفيهية تتيح للأفراد التخفيف من ضغوط الحياة اليومية، وهو ما يمكن أن يؤثر على انخراطهم السياسي إذا طغى المحتوى الترفيهي على القضايا الجادة. وفي ظل التحول الرقمي، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي منابر مفتوحة تتيح للأفراد التفاعل مع القضايا السياسية، والتعبير عن آرائهم، والمشاركة في النقاشات العامة. وقد ساهمت هذه الوسائل في زيادة الوعي السياسي لدى فئات واسعة من المجتمع، خاصة الشباب، الذين وجدوا في هذه المنصات مساحة حرة للنقاش والمطالبة بالتغيير. ومع ذلك، فإن استخدام هذه الأدوات قد يكون سلاحًا ذا حدين، حيث يمكن أن يسهم في تعزيز الثقافة الديمقراطية، كما يمكن أن يُستغل في نشر المعلومات المضللة والتأثير على توجهات الجمهور بطرق غير موضوعية. بناءً على ذلك، فإن توظيف نظرية الاستخدامات والإشباعات في دراسة الخطاب الإعلامي في العالم العربي يكشف عن أهمية تقديم محتوى إعلامي متوازن، يلبي احتياجات الجمهور المعرفية، ويعزز قدرته على التحليل النقدي، ويدفعه نحو المشاركة الفاعلة في الشأن العام. ويتطلب ذلك من المؤسسات الإعلامية تبني استراتيجيات تستند إلى فهم احتياجات الجمهور، والعمل على تقديم خطاب يعزز قيم الديمقراطية، بدلًا من الاكتفاء بمحتوى يركز على الجوانب الترفيهية أو التجارية دون مراعاة البعد التوعوي. في النهاية، يبقى الإعلام أداة قوية قادرة على التأثير في تشكيل العقل العربي ودفعه نحو التحول الديمقراطي، لكن ذلك يعتمد بشكل أساسي على طبيعة المحتوى المقدم، ومدى قدرته على تلبية احتياجات الجمهور بطريقة تساهم في تعزيز وعيه السياسي والاجتماعي، بدلًا من توجيهه نحو الاستهلاك السلبي أو العزوف عن الشأن العام.

**الدراسات السابقة:-**

**دراسة شيماء بلونيس (2015) دور وسائل الإعلام والاتصال الجديدة في التغيير السياسي.** هدفت الدراسة الى: التعرف على طبيعة وآلية تأثير وسائل الإعلام والاتصال الجديدة في عملية التغيير السياسي. إبراز دور هذه الوسائل كأحد الفواعل الجديدة في التحولات السياسية. فهم كيفية استغلال وسائل الإعلام الجديدة في التعبئة السياسية والمشاركة المجتمعية. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لدراسة تأثير وسائل الإعلام الجديدة على العملية السياسية. لتحليل دور وسائل الإعلام البديلة في التأثير على الرأي العام. النتائج التي توصلت لها الدراسة: وسائل الإعلام الجديدة أصبحت المتحكم الأساسي في توجيه الرأي العام محليًا ودوليًا. هذه الوسائل تعد أداة تحفيز قوية للمشاركة السياسية، خاصة في الدول ذات الأنظمة الشمولية. الإعلام الجديد ساهم في تعزيز الحركات السياسية والاجتماعية، لكنه فتح المجال أيضًا للأنشطة الإرهابية المتطرفة. الاستخدام المتزايد لوسائل الإعلام الحديثة في العملية الانتخابية، من خلال التعبئة وكسب الأصوات وحتى الاقتراع الإلكتروني.

**غطاس، مقداد (2015) دور وسائل التواصل الاجتماعي في التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي دراسة وصفية حالة (تونس و مصر)** هدفت الدراسة الى: معرفة الظروف التي ساعدت على عملية التغيير السياسي من خلال وسائل غير تقليدية كموقع التواصل الاجتماعي والتي لم تكن سائدة سابقا.- التعرف على امكانية تحول مواقع التواصل الاجتماعي إلى وسيلة رئيسية يلوح بها نشطاء ومواقع التواصل الاجتماعي الى وسيلة مستقبلا في وجه نظام لا يلبي تطلعات واهداف الشعوب من حيث التنمية والاصلاح.- الكشف عن مدى دور وسائل التواصل الاجتماعي في التهيئة على الاحتجاجات.- جمع بيانات ومعلومات ميدانية حول الثورة التونسية والمصرية وابراز علاقة وسائل التواصل الاجتماعي بتحريك هذه الثورة . ضمن المنظومة الاتصالية. ولتحقق من الاهداف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها:- مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي يتواصلون مع الناس بهدف تكوين راي عام يشعر به المسؤولون وتعزيز قيم المشاركة الديمقراطية ودلك بالتعبير المواطنون عن اراهم ومصالحهم القضاء على الفساد وما يحدث في المجتمع باعتبارهم دلك حق من حقوقهم - مواكبة التطور والاستخدام العالمي لمواقع التواصل الاجتماعي واستغلال الأفراد والشباب هده الشبكات للاستخدامات السياسية وما حدث في تونس ومصر بصفة خاصة - التحول الديمقراطي والتغيير السياسي

يأتي نتيجة لشعور الأفراد بالإحباط من واقعهم المعيشي. - استطاعت وسائل التواصل الاجتماعي ان تكون ادوات فاعلة في التهيئة والتحريض من خلال الاحتجاجات كشكل من اشكال الديمقراطية والاعتماد عليها- تحول الشبكات التواصل الاجتماعي من وسائل الترفيه والإعلان وغيرها الى وسائل تفجر الثورة من خلال المسيرات والاحتجاجات مما جعلها ذات مواقع سياسية للتواصل.

**دراسة برقان (2018) الإعلام التلفزي ودوره في التحول الديمقراطي في الوطن العربي – قناة الجزيرة نموذجا،** هدفت الدراسة الى: تسليط الضوء على دور وسائل الإعلام، وخاصة التلفزيوني، في صنع القرارات السياسية وتأثيرها على الأحداث المجتمعية والسياسية. تحليل قدرة الإعلام التقليدي على مواجهة الإعلام البديل واحتوائه. كشف دور الإعلام في التحولات الديمقراطية، خصوصًا في تونس ومصر، اعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة، حيث ركز على قناة الجزيرة وتحليل تأثير خطابها الإعلامي على الثورة المصرية. ومن نتائج الدراسة: تأثير المؤسسات الإعلامية يعتمد بشكل أساسي على نوع البرامج التي تبثها ومدى ارتباطها بالواقع. الإعلام التلفزيوني يتمتع بتأثير أكبر على الرأي العام مقارنة بالإعلام المكتوب والمسموع، بسبب توظيفه للصوت والصورة. قناة الجزيرة لعبت دورًا محوريًا في تشكيل وعي الجمهور حول الثورة المصرية، وكشفت زلات الإعلام المصري المؤيد لمبارك.

**دراسة بن صغير (2020) دور الإعلام في التحول الديمقراطي نحوى مقاربة لفهم إشكالية بناء الدولة.** هدفت الدراسة الى تحليل دور الإعلام في عملية التحول الديمقراطي وتأثيره على صنع القرار السياسي. فهم الآليات والميكانيزمات التي يتم بها التحول الديمقراطي عبر وسائل الإعلام. دراسة الموجات الأربع للتحول الديمقراطي ودور الإعلام في كل منها. تقييم تأثير حرية الإعلام على بناء الأنظمة الديمقراطية. اعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور وسائل الإعلام في بناء الديمقراطية. تحليل التجارب التاريخية للموجات الديمقراطية ودور الإعلام في تشكيلها. ودراسة العلاقة بين حرية الإعلام والديمقراطية من خلال أمثلة دولية. توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: الإعلام يعد محركًا أساسيًا في عملية التحول الديمقراطي من خلال نشر المعلومات وتشكيل الرأي العام. هناك علاقة قوية بين حرية الإعلام ومدى نجاح الأنظمة الديمقراطية في تحقيق العدالة والشفافية. الإعلام يؤثر بشكل مباشر على صناع القرار، مما يدفع الحكومات إلى تبني سياسات أكثر انفتاحًا. التحول الديمقراطي لا يمكن أن ينجح دون إعلام مستقل وحر قادر على الرقابة والمساءلة.

**دراسة عسكر (2022) ليبيا ومعوقات التحول الديمقراطي منذ 2011.** هدفت الدراسة الى: تحليل أسس المشاركة الوطنية لتحقيق تحول ديمقراطي مستدام. دراسة إعادة بناء النظام السياسي على أسس الحرية والتعددية بدون إقصاء. مناقشة العوائق والتحديات التي تواجه التحول الديمقراطي في ليبيا. توضيح كيف يمكن أن تؤدي الديمقراطية الناقصة إلى نتائج أسوأ من الديكتاتورية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد المصاعب والعراقيل التي تعيق التحول الديمقراطي. تحليل السياق الليبي بعد ثورة 2011 واستعراض المشاكل السياسية والاجتماعية التي ظهرت بعد ذلك. النتائج:- فشل النخب السياسية في التوصل إلى توافق حول أسس الديمقراطية. ضعف الثقافة السياسية لدى النخب، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. استمرار سيطرة القبائل والمليشيات المسلحة كعائق أمام بناء الدولة الديمقراطية. غياب دستور توافقي، مما زاد من الانقسامات والصراعات الداخلية. عدم وجود حوار وطني شامل، مما أدى إلى استمرار الخلافات بين مختلف الأطراف.

**أهمية الخطاب الإعلامي في التحول الديمقراطي:**

في ظل التطور الكبير الذي شهدته وسائل الإعلام، أصبحت هذه الوسائل الموجه الرئيسي للسياسات العالمية، حيث يتأثر صناع القرار بما تنشره وسائل الإعلام حول القضايا المحلية والإقليمية والدولية، مما يدفعهم في كثير من الأحيان إلى تعديل مواقفهم واتخاذ قرارات تتماشى مع الاتجاهات العامة التي تطرحها هذه الوسائل. يلعب الإعلام الحر دورًا محوريًا في الترويج للتحول الديمقراطي، إذ يقوم ببث نماذج ديمقراطية من مختلف أنحاء العالم بشكل مباشر، حاملاً في طياته رسائل ضمنية تدفع القادة والجماهير إلى تبني قيم الديمقراطية والحرية. كما تسهم وسائل الإعلام العالمية في استقطاب النخب المثقفة للترويج لهذه الفكرة، خصوصًا في الدول التي لم تحقق بعد انتقالًا ديمقراطيًا حقيقيًا، وذلك من خلال الحوارات التلفزيونية، المقالات الصحفية، المؤتمرات، والندوات التي تهدف إلى تشكيل رأي عام داعم لموجات التغيير الديمقراطي في مختلف أنحاء العالم.

وتشير الدراسات إلى تزايد أهمية الإعلام في المجال السياسي، حيث أصبح أداة رئيسية لترويج القيم السياسية والاجتماعية والثقافية الغربية، خاصة في دول الجنوب، مما وضع العديد من الحكومات في موقف حرج أمام شعوبها، كما حدث خلال الإصلاحات الأخيرة في الشرق الأوسط. من جهة أخرى، استفادت بعض الدول من استمرار النظام الإعلامي العالمي الراهن، رغم اختلاله وعدم توازنه، حيث لا يزال تدفق المعلومات يتم بشكل غير متكافئ، مع هيمنة الاتجاه الإعلامي من الشمال إلى الجنوب.

اكتسب الإعلام أهمية متزايدة في دعم التحول الديمقراطي، حيث لعبت التغطية الإعلامية دورًا بارزًا في دعم مطالب المعارضة من أجل تحقيق الشفافية والحكم الرشيد، مما ساهم في الدفع نحو إقامة أنظمة ديمقراطية تضمن الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين. كما أثرت وسائل الإعلام في عملية صياغة التحول الديمقراطي داخل العديد من الدول، حيث نجحت في التغلغل داخل دوائر الحكم، مما أدى إلى صعوبة احتكار المعلومات، وبالتالي إجبار صناع القرار على التكيف مع الواقع الإعلامي أو حتى القبول بأمر الواقع أحيانًا.

وتؤثر وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي عبر المعلومات التي تقدمها للأفراد، حيث يمكن أن تؤدي هذه المعلومات إلى تعديل الاتجاهات السياسية أو حتى تغيير السلوك السياسي وفقًا لعناصر العملية الاتصالية المختلفة، مثل المرسل، الرسالة، الوسيلة، المستقبل، أو حتى وفقًا لسياق الإعلام، توقيته، تسلسله، وتكراره. كما تتدخل وسائل الإعلام في عملية اتخاذ القرار في مراحل مختلفة، حيث تزود رجال السياسة بالمعلومات التي يبنون عليها مواقفهم، أو توفر لهم الأدوات التي يحتاجونها لدعم وجهات نظرهم خلال عملية الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، مما يسهم في اتخاذ قرارات أكثر صوابًا في هذا المسار.

ومن الطبيعي أن وسائل الإعلام لا تمنح جميع القضايا نفس القدر من الاهتمام، حيث تختلف المعالجة الإعلامية من حيث الشكل، الموضوع، التكرار، المساحة، الزمن، وعناصر الإبراز المختلفة، وهو ما يؤدي إلى تشكيل الأجندة الإعلامية التي تتحكم في ترتيب الأولويات السياسية، وعلى رأسها التحول الديمقراطي. ومع تركيز الإعلام على قضايا الديمقراطية، يجد صناع القرار أنفسهم مضطرين لمجاراة هذا الاهتمام، بحيث تصبح أجندة وسائل الإعلام متطابقة مع أجندة السياسيين، مما يخلق تناغمًا بين ما تطرحه الوسائل الإعلامية وما يدور في أروقة السلطة. وهكذا، يظل الإعلام أحد أقوى الأدوات المؤثرة في مسار التحول الديمقراطي، سواء من خلال تشكيل الوعي العام، دفع الحكومات نحو الإصلاح، أو إعادة توجيه الأجندات السياسية وفقًا لما تطرحه من قضايا وقيم ديمقراطية..(بن صغير،2020، 411-412)

**التحول الديمقراطي في الوطن العربي:-**

عملية التحول الديمقراطي لا تحدث بدون أسباب تسهم في تحقيقها. بحسب غابرييل الموندو، يمكن أن تنشأ المبادرات للتغيير السياسي من ثلاثة مصادر رئيسية: أولًا، من داخل النظام السياسي نفسه، وتحديدًا من النخبة الحاكمة؛ ثانيًا، من الجماعات الاجتماعية الموجودة في البيئة الداخلية؛ وأخيرًا، من التأثيرات الخارجية للنظم السياسية على الساحة الدولية. غالبًا ما تتفاعل هذه المصادر مع بعضها البعض لتحقيق التحول. يمكن أن يكون التحول الديمقراطي نابعًا من الداخل، أو قد يحدث تحت تأثير خارجي، خاصةً عندما تكون الدول المعنية مرتبطة بتلقي المساعدات الاقتصادية من دول مثل الولايات المتحدة وحلفائها. في هذا السياق، يمكن القول إن عملية التحول الديمقراطي تتأثر بمجموعة متشابكة من العوامل الداخلية والخارجية. يشير بعض الباحثين إلى أن التحول الديمقراطي هو نتيجة لتفاعل ثلاثة أطراف رئيسية: النظام الحاكم، المعارضة، والعوامل الخارجية. وبالتالي، يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في هذه العملية إلى مجموعتين رئيسيتين: العوامل الداخلية والعوامل الخارجية.( مقدود، 2020، 106)

**العوامل الداخلية:-**

**دور القيادة والنخب السياسية:-** يلعب القادة والنخب السياسية دوراً حاسماً في عملية التحول الديمقراطي، حيث يتخذون قرارات محورية تحت تأثير الضغوط الداخلية والخارجية. غالباً ما يلجؤون إلى توسيع المشاركة السياسية وتوزيع الموارد الاقتصادية لتحقيق تماسك ديمقراطي. تقع على عاتق القيادة مسؤولية حماية الأفراد من تعسف السلطة، والتفاوض مع الجماعات للوصول إلى تسويات مقبولة تحقق الاستقرار الاجتماعي. تؤثر شخصية القيادة السياسية بشكل كبير على طبيعة النظام السياسي وأسلوب الحياة السياسية في الدولة. شهدت الدول أنماطاً متنوعة من القيادات، منها الانتهازية التي تركز على مصالحها الشخصية،

ومنها المبتكرة والمتجددة، وأخرى متحفظة ومنغلقة. لذلك، تعد القيادة السياسية عنصراً محورياً في عملية التحول الديمقراطي.

**انهيار شرعية الأنظمة السلطوية :-** تتجلى في عدة جوانب:

- قد تكون الأزمة دستورية، حيث لا تحظى المؤسسات السياسية أو القائمون عليها بالرضا والقبول العام. وتكمن المشكلة الأكبر في عدم الرضا عن المؤسسات نفسها، لأن تغيير الأشخاص الذين يديرونها يكون أسهل من إحداث تغيير مؤسسي.
- عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع، حيث يؤدي التمييز والقمع ضد جماعات معينة إلى تصاعد نشاطها وفاعليتها في إحراج النظام وكشف فقدانه للشرعية. ومع ضعف قبول هذه الجماعات للنظام، يزداد عدم استقرار النظام السياسي، خاصة عندما يفقد النظام قاعدة مؤيديه.
- ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي، حيث تُعتبر البرلمانات في العديد من الدول العربية غير شرعية بما يكفي، وبالتالي غير مؤثرة في صنع القرار. هذا الضعف يخلق فجوة بين النظام والمجتمع، مما يؤدي إلى أزمة شرعية تؤثر بشكل مباشر على استقرار النظام.
- استخدام أجهزة الأمن لضمان استمرار السلطة من خلال قمع المعارضة وتقييد الحريات العامة وشل حركة المجتمع المدني، مما يعمق أزمة الشرعية في النظام.

**الأزمات الاقتصادية:-** تدهور الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول العربية كان له دور كبير في زعزعة شرعية الأنظمة السياسية. هذا التدهور تجسد في مظاهرات واسعة تطالب بتحسين الأوضاع الاقتصادية من خلال إصلاحات جذرية. وقد اضطرت هذه الأنظمة منذ الثمانينيات إلى اتخاذ تدابير لتخفيف قبضة الدولة على الحياة العامة، مما فتح المجال لمشاركة القطاع الخاص في التنمية. عموماً، يمكن القول إن التحول الديمقراطي في الدول العربية ارتبط بشكل وثيق بالأزمات الاقتصادية، حيث فشلت الأنظمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة.

**دور المجتمع المدني:** بالرغم من أن وجود بيئة ديمقراطية يعد شرطًا أساسيًا لنمو المجتمع المدني، إلا أن غياب الديمقراطية لا يعني غياب الفرص لنشوء منظمات مجتمع مدني تسعى إلى دفع التحول الديمقراطي. في هذا السياق، يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دوراً هاماً في تعزيز هذا التحول وضمان استمراريته.(مقدود، 2020، 108)

**العوامل الخارجية:-**

**ضغوط المؤسسات المالية الدولية:-** تؤدي المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي دورًا مهما في دفع عمليات التحول عن طريق المنح والقروض التي تقدمها للدول النامية والتي تقيدها بشروط سياسية، يدفع باتجاه تفاقم مشكلة المديونية عند تلك الدول.

إن الجديد في الآمر هو التوسع في استخدام هذه الورقة لفرض أنماط معينة من السياسات والتوجهات ودمج المجتمعات المتلقية في شبكة واسعة من العلاقات والنظم تصنع ما صار يعرف بالتبعية. والجديد، ايضا أنه لم يعد المال يستخدم ضمن شعارات الصداقة والتعاون كما كان من قبل، وانما صار الموضوع، برمته علنيا ومحل مفاوضات تتداولها وسائل الأعلام بشأن حجم المساعدات الاقتصادية وشروطها.

**ضغوط القوى والتكتلات الدولية الكبرى التي تستخدم المساعدات الدولية:-** هذه التكتلات تستخدم المساعدات الدولية كأداة للضغط على الدول غير الديمقراطية باتجاه التحول الديمقراطي. إن فكرة استخدام المساعدات الاقتصادية كسلاح سياسي ليست جديدة، ولكن الجديد في السنوات الاخيرة، اصبحت سلاحاً استراتيجياً واسع الاستخدام ينطوي على تنازلات سياسية واستراتيجية واضحة من جانب المتلقي، وتلعب الدول الكبرى دوراً كبيراً في هذا الموضوع حيث غالباً ما تكون هذه المساعدات مشروطة بجوانب سياسية.

**ضغوط المؤسسات الدولية الرسمية:-** كالأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية الغير الرسمية كمؤسسة كونراد آديناور ونريد ريش إيبرت الالمانيتين، ومؤسسة فورد الامريكية: إن مثل هذه المؤسسات تعمل على تشجيع الاصلاحات الديمقراطية والتحول الديمقراطي في البلدان النامية

**الحرب أو الغزو الخارجي:-** إن غالبية الدول التي تعرضت الى التدخل العسكري لم يكتب لمسيرة التحول الديمقراطي فيها النجاح، بسبب الاجراءات التعسفية التي مارسها المحتل والتي تتناقض مع جوهر الديمقراطية من جهة، والسلطات الوليدة التي ينصبها الاحتلال والتي تكون في معزل مع الواقع العام

للدولة المحتلة من جهة أخرى، إلا أن هنالك من يعد التدخل العسكري الخارجي أحد أدوات التحول لأنه يكسر أرادة النظام الاستبدادي القوي، ويفسح المجال للتعددية الفكرية أن تظهر على الساحة السياسية.(حمد، ب-ت، 597-599)

**مراحل التحول الديمقراطي**

1- مرحلة انهيار النظام السلطوي القديم:- يشير أحد الاتجاهات في الفكر السياسي إلى أن انهيار النظام السلطوي يتطلب وجود عوامل معينة، أبرزها الصراع الداخلي بين الفئات المتشددة والمعتدلة. المتشددون هم أولئك الذين يتمسكون بالسلطة ويرفضون أي تغيير يمكن أن يهدد مصالحهم واستمرارهم في الحكم، ويعترضون بشدة على التحول الديمقراطي، مما يجعلهم مصدرًا للانقلابات والمؤامرات. في المقابل، يدعو المعتدلون إلى الإصلاح والتطوير، مما يؤدي إلى انقسامات داخلية تُفقد النظام السلطوي تماسكه وتساهم في بدء عملية التحول الديمقراطي.

2- **مرحلة بناء النظام الديمقراطي:-** هي المرحلة التي يتم فيها التحول عندما يتكيف النظام مع المطالب والإصلاحات السياسية الجديدة، ليصبح قادرًا على الحفاظ على استمراريته مع إدخال تغييرات جوهرية فيه. تُعتبر هذه المرحلة حاسمة في عملية التحول الديمقراطي، حيث يكون النظام السياسي في وضع حرج؛ إما أن يواصل مساره نحو الديمقراطية أو يرتد إلى السلطوية.

3- **مرحلة الاندماج الديمقراطي:-** في هذه المرحلة، يتخلى النظام السلطوي عن مؤسساته القديمة ويستبدلها بمؤسسات جديدة تدعم النهج الديمقراطي. يسود اعتقاد بين القيادة السياسية والفاعلين السياسيين بأن الديمقراطية أصبحت ضرورية لاستمرار النظام وبقائه. كما تبدأ القوى المعارضة بالظهور وتطرح قضايا مهمة، وتتشكل هياكل جديدة تسهم في زيادة الشفافية في الطرح. بالإضافة إلى ذلك، يتم التركيز على نشر الثقافة السياسية لتعزيز وترسيخ الديمقراطية.

4- **مرحلة التطور الديمقراطي:-** تُمثل هذه المرحلة أعلى مراحل التطور الديمقراطي، حيث يسود فيها قبول عام للديمقراطية، مما يمنحها شرعية متينة تُعزز من خلال مشاركة المواطنين في جميع جوانب الحياة. يشمل ذلك التوزيع العادل للمنافع الاقتصادية بين الأفراد، مثل الثروة، المكانة السياسية، التعليم، والاحترام والتقدير. هذا التوزيع المتساوي يؤدي إلى تحسين الأداء الديمقراطي وزيادة كفاءة المواطنين وقدرتهم على المشاركة، مما يُسهم في تحقيق الدولة للرفاهية لمواطنيها.(العالم،2017، 78-79)

**الإجراءات المنهجية:-**

**منهج البحث:-**

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الظاهرة موضوع البحث، والمتمثلة في الخطاب الإعلامي بين العقل العربي والتحول الديمقراطي. يهدف هذا المنهج إلى وصف الظاهرة كما هي في الواقع وصفًا موضوعيًا دقيقًا، من خلال تحليل مكوناتها وعناصرها، واستخلاص العلاقات القائمة بينها، بغية الوصول إلى فهمٍ أعمق لطبيعة الخطاب الإعلامي ودوره في دعم أو إعاقة مسار التحول الديمقراطي في البيئة العربية.

**مجتمع البحث: -**

تكوّن مجتمع البحث من جميع طلبة قسمي العلوم السياسية والإعلام بجامعة سرت، والبالغ عددهم (1200) طالبًا وطالبة، حيث يمثلون الفئة المستهدفة للدراسة نظرًا لارتباط تخصصاتهم بشكل مباشر بموضوع البحث المتعلق بالخطاب الإعلامي والتحول الديمقراطي.

**عينة البحث:-**

تم اختيار عينة قصدية من مجتمع البحث مكوّنة من (120) طالبًا وطالبة من قسمي العلوم السياسية والإعلام بجامعة سرت. وقد تم اختيار هذه العينة بشكل متعمّد لتمثّل الفئة الأكاديمية الأكثر ارتباطًا بموضوع الدراسة، نظرًا لطبيعة تخصصاتهم التي تجمع بين الفكر السياسي والخطاب الإعلامي، وهما المجالان الرئيسيان اللذان يتقاطعان في هذا البحث. وتهدف هذه العينة إلى استقصاء آراء واتجاهات الطلبة حول طبيعة الخطاب الإعلامي في البيئة العربية ومدى إسهامه في دعم التحول الديمقراطي، وذلك من خلال تطبيق أدوات البحث المناسبة على هذه الفئة بما يتيح الحصول على بيانات دقيقة وموضوعية تسهم في تحقيق أهداف الدراسة.

**وحدة اهتمام البحث:-**

تتمثل وحدة اهتمام هذا البحث في طلبة وطالبات قسمي العلوم السياسية والإعلام بجامعة سرت، إذ تمثل هذه الفئة المجموعة المستهدفة للدراسة نظرًا لصلتها المباشرة بموضوع البحث، بوصفهم من الفئات الأكاديمية المهتمة بقضايا الخطاب الإعلامي والتحول الديمقراطي، إضافةً إلى كونهم يمثلون شريحة من الجيل الجامعي القادر على التعبير عن وعيه واتجاهاته تجاه هذه القضايا.

**مجالات البحث:-**

**المجال البشري:**

يتمثل المجال البشري في طلبة وطالبات قسمي العلوم السياسية والإعلام بجامعة سرت، وهم يمثلون الفئة المستهدفة للبحث. نظرًا لصلتهم المباشرة بموضوع البحث المتعلق بالخطاب الإعلامي والتحول الديمقراطي.

**المجال المكاني:**

يتمثل المجال المكاني في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وقسم الإعلام بجامعة سرت، وهي إحدى مؤسسات التعليم العالي بمدينة سرت، حيث تم تنفيذ البحث وجمع بياناته من البيئة الأكاديمية داخل هذه الكلية.

**المجال الزمني:**

يقصد بالمجال الزمني الفترة التي تم خلالها تنفيذ مراحل البحث، والتي بدأت بمرحلة إعداد البحث بتاريخ 10 يوليو 2024، تلتها مرحلة جمع البيانات وتفريغها وتحليلها، وانتهت بمرحلة استخلاص النتائج النهائية بتاريخ 15 أغسطس 2024.

**صدق الاداء وثباتها:**

**الصدق الظاهري:-**

يُقصد به مدى وضوح ودقة فقرات وعبارات أداة القياس (مثل الاستبيان)، أي مدى قدرتها على قياس ما صُمّمت لقياسه فعلاً. وبعبارة أخرى، يعني أن تبدو الأداة مناسبة ومعبّرة عن الغرض الذي وُضعت من أجله، بحيث يُمكن الحكم عليها بأنها صادقة ظاهرياً.

**صدق المحتوى (المحكمين):-**

صدق المحتوى يُشير إلى مدى شمول أداة القياس وتمثيلها لجميع الجوانب المتعلقة بالمجال الذي صُممت لقياسه. بمعنى آخر، يعبّر عن مدى قدرة الأداة على قياس المفهوم أو السلوك المستهدف بدقة. ويُعد صدق المحتوى من العناصر الأساسية لضمان دقة النتائج وصحتها، إذ إن غياب هذا الصدق قد يؤدي إلى نتائج لا تعكس الواقع أو السمة المقصودة. ولتعزيز صدق المحتوى، تم عرض الأداة على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس والخبراء والمتخصصين في المجال، حيث قاموا بمراجعتها وتقييم مدى تمثيل فقراتها للمجال المراد قياسه. وقد جرى تحليل محتوى المقياس بشكل منهجي للتأكد من شمول جميع أبعاده، ثم أُجريت التعديلات اللازمة بناءً على ملاحظات المحكّمين. وقد اتفق الخبراء على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من صدق المحتوى ويقيس فعلاً ما وُضع لقياسه. وكلما كانت فقرات المقياس محددة وواضحة، زادت إمكانية تصميم أداة تتميز بصدق محتوى مرتفع.

**ثبات الاداء:-**

للتأكد من مدى ثبات أداة الدراسة، تم حساب معامل الثبات باستخدام طريقة ألفا كرونباخ لكل بُعد من أبعاد المقياس. وتُعد القيم المقبولة لمعامل الثبات عادةً ما بين (0.60 – 0.70) كحدٍّ أدنى للقبول، وكلما اقتربت القيمة من (1) دلّ ذلك على ارتفاع مستوى الثبات. يوضح الجدول التالي نتائج معامل الثبات لكل مجال من مجالات البحث. تُشير القيم الموضحة في الجدول إلى أن جميع مجالات المقياس تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات، حيث تراوحت معاملات الثبات الجزئية بين (0.651) و(0.713)، بينما بلغ الثبات الكلي للمقياس (0.821)، وهي قيمة مرتفعة تُظهر اتساقًا داخليًا جيدًا بين فقرات الاستبيان، مما يعزز من موثوقية النتائج التي تم الحصول عليها.

**جدول (1) معامل ثبات الاستبيان الفا كرونباخ لأبعاد المقياس**

| م | أبعاد المقياس | الفقرات | معامل الثبات |
|---|---|---|---|
| 1 | في رأيك ما مدى انتشار المعاني التالية في موقع الفيسبوك وأكثرها تداولا | (9) | 65.1 |
| 2 | في رأيك ما اكثر مجالات خطاب الكراهية انتشاراً في المجتمع الليبي تداولاً | (11) | 68.1 |
| 3 | في رأيك ما هي أهم أسباب انتشار خطاب الكراهية عبر موقع الفيسبوك | (8) | 71.3 |
| 4 | الثبات الكلي للمقياس | | 82.1 |

**أداة جمع البيانات (المقياس):**

تمثلت أداة جمع البيانات في استبانة مبنية على مقياس "ليكرت الثلاثي"، الذي يتكوّن من ثلاث درجات للاستجابة هي: (موافق – محايد – غير موافق). وقد صُمِّمت الاستبانة لقياس آراء واتجاهات الطلبة نحو موضوع البحث، وتضمّنت ثلاثة بنود رئيسة على النحو الآتي: البند الأول: دور الإعلام في تشكيل الخطاب الإعلامي حول التحول الديمقراطي في العالم العربي، ويتكوّن من (9) فقرات. البند الثاني: تعامل الإعلام العربي مع قضايا التحول الديمقراطي في الدول العربية التي تشهد ثورات أو حركات احتجاجية، ويتكوّن من (11) فقرة. البند الثالث: القيود والتحديات التي تواجه حرية التعبير والتداول الإعلامي حول قضايا التحول الديمقراطي، ويتكوّن من (8) فقرات. وقد رُوعِي في إعداد بنود الاستبانة أن تكون واضحة ومباشرة ومتناسبة مع مستوى وعي المبحوثين، بما يضمن الحصول على بيانات دقيقة تعكس آرائهم واتجاهاتهم بصورة موضوعية.

**المعالجة الاحصائية للبيانات:-**

بعد الانتهاء من جمع البيانات الكمية ومراجعتها بدقة، قام الباحث بإعداد دليل الترميز لتسهيل عملية تفريغ البيانات وتحليلها، مع التأكد من سلامتها ودقتها قبل إدخالها إلى الحاسوب. تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث جرى عرض النتائج في جداول وصفية تضمنت التكرارات والنسب المئوية (للبيانات الأحادية البسيطة)، بالإضافة إلى جداول ثنائية مركبة لبيان العلاقات بين المتغيرات. كما استخدمت مقاييس النزعة المركزية مثل المتوسط الحسابي، ومقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري، لتوصيف اتجاهات البيانات ودرجة تباينها. واعتمد الباحث كذلك على الاختبارات الإحصائية المعلمية، وبخاصة اختبار (t) لعينة واحدة، بهدف تحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول بنود المقياس المختلفة.

**تحليل البيانات وتفسيرها:-**

**الشكل (1) يوضح افراد العينة حسب النوع**

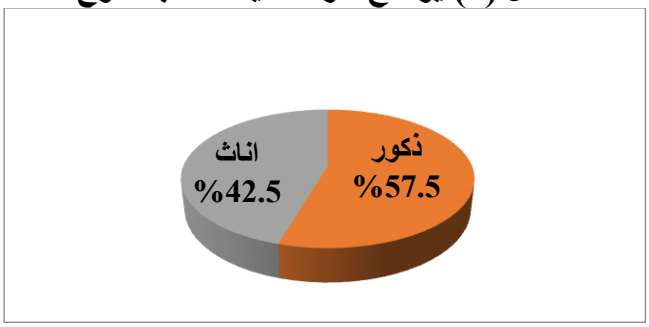


تبين من الشكل (1) أن عدد الذكور في العينة بلغ 69، وهو ما يمثل نسبة 57.5% من إجمالي العينة، في حين بلغ عدد الإناث 50، أي بنسبة 42.5%. ويبلغ إجمالي العينة 120 مشاركًا، مما يضمن تنوعًا في الآراء والتجارب المتعلقة بتأثير الخطاب الإعلامي على الجنسين.

تعكس هذه النسب توازنًا نسبيًا في تمثيل الذكور والإناث، ما يسمح بتحليل الفروق في استجاباتهم تجاه الخطاب الإعلامي ومدى تأثيره على وعيهم السياسي والاجتماعي. يمكن أن تساعد هذه البيانات في فهم الاختلافات في استهلاك الإعلام بين الجنسين، ومدى تأثيره على المشاركة الديمقراطية وتكوين الآراء حول القضايا العامة.

**الشكل (2) يوضح عدد الساعات التي يقضيها افراد العينة في متابعة الأخبار**

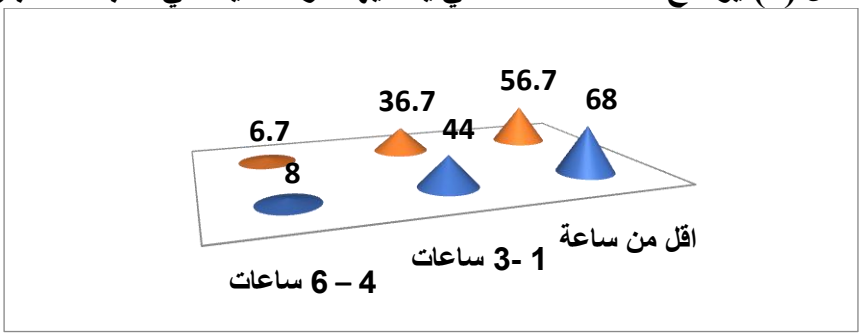


يوضح الشكل (2) توزيع أفراد العينة حسب عدد الساعات التي يقضونها في متابعة الأخبار ضمن دراسة "دور الخطاب الإعلامي في تشكيل العقل العربي وتعزيز التحول الديمقراطي". يتضح من البيانات أن غالبية أفراد العينة، أي 68 فردًا، يشكلون نسبة 56.7%، يقضون أقل من ساعة يوميًا في متابعة الأخبار، مما يشير إلى انخفاض معدل الاستهلاك الإخباري لديهم.

بينما يقضي 44 فردًا، أي 36.7%، ما بين ساعة إلى ثلاث ساعات يوميًا في متابعة الأخبار، مما يعكس فئة أكثر انخراطًا في استهلاك المحتوى الإخباري. أما الفئة التي تتابع الأخبار لمدة 4 إلى 6 ساعات يوميًا فهي الأقل عددًا، حيث تشمل 8 أفراد فقط بنسبة 6.7%، مما يشير إلى أن قلة من المشاركين يخصصون وقتًا طويلًا لاستهلاك الأخبار.

ومن الملاحظ أنه لا يوجد أي مشارك في العينة يقضي أكثر من 6 ساعات يوميًا في متابعة الأخبار، ما قد يعكس محدودية الاهتمام العميق بالأخبار أو تفضيل مصادر أخرى للمعلومات والترفيه.

تشير هذه البيانات إلى أن الأغلبية تستهلك الأخبار لفترات قصيرة نسبيًا، مما قد يؤثر على مدى تعرضهم للخطاب الإعلامي وتفاعلهم معه، وهو ما قد يكون له دلالات مهمة على تشكيل وعي الجمهور وتعزيز التحول الديمقراطي.

**الشكل(3) وسائل الإعلام التي يتابعها افراد العينة في متابعة الاخبار**

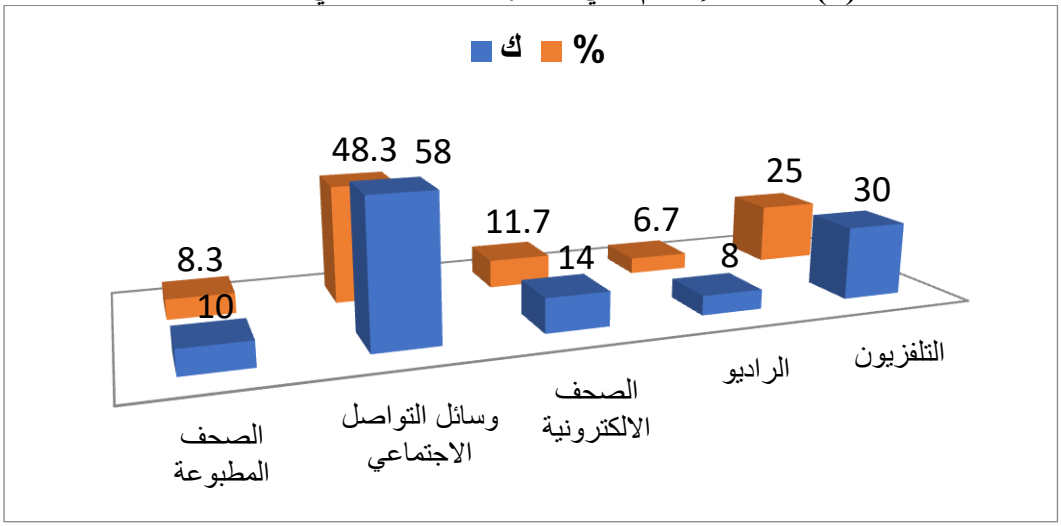


يوضح الشكل (3) توزيع أفراد العينة حسب وسائل الإعلام التي يعتمدون عليها في متابعة الأخبار. تشير البيانات إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي هي المصدر الأكثر استخدامًا لمتابعة الأخبار، حيث يعتمد عليها 58 فردًا، أي بنسبة 48.3%، مما يعكس التحول الكبير نحو الإعلام الرقمي والتفاعلي مقارنة بالوسائل التقليدية. يأتي التلفزيون في المرتبة الثانية بنسبة 25% (30 فردًا)، مما يدل على استمرار دوره كمصدر رئيسي للأخبار، رغم المنافسة الشديدة من المنصات الرقمية. أما الصحف الإلكترونية فيتابعها 14 فردًا، أي بنسبة 11.7%، مما يشير إلى تزايد الاعتماد على الصحافة الرقمية كمصدر للمعلومات. في المقابل، يعتمد الراديو على نسبة ضئيلة من العينة، حيث يتابعه 8 أفراد فقط بنسبة 6.7%، مما يعكس انخفاض شعبيته مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى. كما أن الصحف المطبوعة لا تزال مستخدمة ولكن بنسبة أقل، حيث يعتمد عليها 10 أفراد فقط، أي 8.3%، مما يشير إلى تراجع الاعتماد على الصحافة

التقليدية في ظل الانتشار الواسع للوسائل الرقمية. وتعكس هذه النتائج التحولات في عادات استهلاك الأخبار، حيث يفضل غالبية الأفراد الوسائل الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، التي توفر محتوى سريع ومتجدد، مقارنة بالإعلام التقليدي الذي يتراجع دوره تدريجيًا في تشكيل الوعي العام وتعزيز التحول الديمقراطي

**الجدول (2) دور الاعلام في تشكيل الخطاب الإعلامي حول التحول الديمقراطي في العالم العربي**

| العبارة | موافق | | محايد | | غير موافق | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| الإعلام العربي يغطي بشكل كافٍ التحولات الديمقراطية في المنطقة | 29 | 24.2 | 11 | 9.2 | 80 | 66.7 |
| الإعلام العربي يعكس بشكل موضوعي الآراء المختلفة حول التحولات الديمقراطية | 01 | 8.0 | 23 | 19.2 | 96 | 80 |
| بعض الإعلام العربي يساهم في تعزيز الوعي السياسي حول التحولات الديمقراطية | 04 | 3.3 | 40 | 33.3 | 76 | 63.3 |
| يشكل الإعلام العربي معتقدات الجمهور حول الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد. | 18 | 15:0 | 44 | 36.7 | 58 | 48.3 |
| يحفز الإعلام العربي المشاركة السياسية، ويدعو إلى التغيير. | 53 | 44.2 | 57 | 47.5 | 10 | 8.3 |
| يبني الإعلام العربي سرديات حول التحول الديمقراطي، سواء كانت إيجابية أو سلبية، مما يؤثر على تصورات الجمهور. | 52 | 43.3 | 63 | 52.5 | 5 | 4.2 |
| يكشف الإعلام العربي عن الممارسات الخاطئة التي تعيق التحول الديمقراطي، مثل الفساد والقمع. | 48 | 40.0 | 58 | 48.3 | 14 | 11.7 |
| يدعم الإعلام العربي الأصوات المعارضة، ويعطيها فرصة للتعبير عن آرائها. | 30 | 25.0 | 21.1 | 17.5 | 69 | 57.5 |
| يشجع الإعلام على الحوار بين الأطراف المختلفة، وبناء توافق في الآراء. | 23 | 19,2 | 1 | 8.0 | 96 | 80.0 |

يظهر من الجدول (2) أن ما نسبته 66.7% من افراد العينة غير موافقين على أن الإعلام العربي يغطي بشكل كافٍ التحولات الديمقراطية في المنطقة. هذه النتيجة تفسر بأن هناك شعوراً واسعاً بأن الإعلام العربي لا يؤدي دوره بشكل كامل في تسليط الضوء على التحولات الديمقراطية والحوارات المرتبطة بها الفقرة (2) اجاب ما نسبته 80% من افراد العينة لا يوافقون وهذا تشير إلى وجود أزمة ثقة عميقة بين الجمهور العربي والإعلام العربي فيما يتعلق بتغطية التحولات الديمقراطية. يجب على الإعلام العربي أن يبذل جهوداً حثيثة لاستعادة هذه الثقة من خلال تقديم تغطية موضوعية وشفافة، والالتزام بالمعايير المهنية، وتوفير منصة لجميع الآراء.الفقرة (3) لقد أجاب أغلب أفراد العينة بنسبة 63.3% بأنهم غير موافقين على أن بعض الإعلام العربي يساهم في تعزيز الوعي السياسي حول التحولات الديمقراطية. هذا يشير إلى عدم الثقة في الإعلام العربي وقد يشكك في مصداقية ما يقدمه من تغطية حول التحولات الديمقراطية. الفقرة (4) يتضح بأن هناك انقسامًا واضحًا في الآراء حول دور الإعلام العربي في تحفيز المشاركة السياسية. أكثر من نصف افراد العينة بنسبة 47.5%، يرون أن الإعلام يلعب دورًا إيجابيًا في هذا السياق، في حين أن حوالي 44% من المشاركين لم يحددوا موقفًا، مما قد يشير إلى تردد أو عدم وضوح في تأثير الإعلام من وجهة نظرهم. من جهة أخرى، فإن نسبة صغيرة فقط (10%) تعتقد أن الإعلام لا يحفز المشاركة السياسية ولا يدعو إلى التغيير، مما قد يعكس عدم الرضا عن دور الإعلام في هذا المجال. ويظهر من الفقرة (7) ان نسبة 43.3% من افراد العينة موافقون على أن الإعلام العربي يبني سرديات حول التحول الديمقراطي، سواء كانت هذه السرديات إيجابية أو سلبية، مما يعني أنهم يرون أن الإعلام له دور فعال ومؤثر في توجيه وتشكيل رأي الجمهور حول التحول الديمقراطي. 52.5% افراد العينة محايدون، وهذا يشير إلى أن هذه النسبة إما ترى أن الإعلام ليس له تأثير واضح أو ملموس في تشكيل السرديات حول التحول الديمقراطي، أو أنهم غير متأكدين من تأثير الإعلام في هذا الجانب. 4.2% افراد العينة غير موافقين، أي أنهم لا يعتقدون أن الإعلام العربي يبني سرديات تؤثر على تصورات الجمهور حول التحول الديمقراطي، ربما لأنهم يرون أن العوامل الأخرى مثل السياسة أو الظروف الاجتماعية تلعب دورًا أكبر.الفقرة (8) تبين ما نسبته (40.0)% من افراد العينة موافقون على أن الإعلام العربي يكشف عن هذه الممارسات، مما يعني أنهم يرون أن الإعلام يلعب دورًا مهمًا في تسليط الضوء على القضايا السلبية التي تعرقل التحول الديمقراطي. 48.3% من افراد العينة محايدون، وهذا يشير إلى أن هناك نسبة كبيرة من المشاركين ليست متأكدة من دور الإعلام في هذا المجال. قد يكون

السبب في ذلك عدم تعرضهم الكافي لتقارير إعلامية تكشف عن هذه الممارسات، أو ربما يشكون في مدى فعالية الإعلام في القيام بهذا الدور. و11.7% من افراد العينة غير موافقين، ما يدل على أن هذه النسبة ترى أن الإعلام العربي لا يقوم بالكشف عن الممارسات الخاطئة التي تعيق التحول الديمقراطي، ربما بسبب وجود قيود على الإعلام أو نقص في الجرأة لدى وسائل الإعلام في تناول هذه القضايا الحساسة. بشكل عام، النتيجة تعكس وجود تباين في وجهات النظر حول قدرة الإعلام العربي على كشف الممارسات السلبية، مع وجود ميل نحو الحياد الذي قد يعكس شكوكاً أو عدم وضوح في الرؤية بين المشاركين. وان التوزيع بين "الموافق" و"المحايد" يعكس نوعًا من التردد أو التباين في الرأي بين المشاركين، مما قد يشير إلى اختلاف في التجارب الشخصية أو مدى تعرضهم للإعلام وتأثيره.الفقرة (9) 25.0 من افراد العينة موافقون على أن الإعلام العربي يدعم الأصوات المعارضة ويمنحها الفرصة للتعبير عن آرائها. هذه النسبة تشير إلى أن ربع المشاركين يرون أن هناك مساحات إعلامية متاحة للأصوات المعارضة للتعبير عن آرائها. 17.5% من العينة محايدون، مما يعني أنهم غير متأكدين من مدى دعم الإعلام العربي للأصوات المعارضة. قد يكون السبب في ذلك عدم وضوح الصورة أو قلة تعرضهم لمحتوى إعلامي يبرز آراء المعارضة. 57.5% من افراد العينة غير موافقين، ما يعني أن غالبية المشاركين يرون أن الإعلام العربي لا يدعم الأصوات المعارضة بشكل كافٍ، وربما يعتبرون أن الإعلام يفضل دعم الآراء التي تتماشى مع التوجهات السائدة أو الحكومية، ويحد من وصول الآراء المعارضة. الفقرة (10) 19.2% من افراد العينة موافقون على أن الإعلام يشجع الحوار بين الأطراف المختلفة ويساهم في بناء توافق في الآراء. هذا يدل على أن هناك أقلية من المشاركين ترى أن الإعلام يلعب دورًا إيجابيًا في تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف الفئات. 8.0% من افراد العينة محايدون، مما يشير إلى أن هناك بعض الشكوك أو عدم اليقين لدى هؤلاء المشاركين حول دور الإعلام في تشجيع الحوار وبناء التوافق. 80.0% من افراد العينة غير موافقين، مما يعكس شعورًا قويًا بين الأغلبية بأن الإعلام العربي لا يشجع بشكل كافٍ الحوار بين الأطراف المختلفة، ولا يسهم في بناء توافق في الآراء. هذه النسبة الكبيرة قد تشير إلى اعتقاد بأن الإعلام قد يكون منحازًا أو لا يعزز التنوع في الآراء بشكل كافٍ.

**جدول (3) تعامل الإعلام العربي مع قضايا التحول الديمقراطي في الدول العربية التي تشهد ثورات أو حركات احتجاجية**

| العبارة | موافق | | محايد | | غير موافق | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| ساهم الإعلام العربي في نقل الصورة الحقيقية للأحداث على الأرض، مما ساهم في كشف الانتهاكات وتعزيز الشفافية. | 76 | 63.3 | 33 | 27.5 | 11 | 9.2 |
| يلعب الإعلام دوراً حاسماً في تشكيل الرأي العام وتوجيهه نحو المطالبة بالحقوق والحريات. | 67 | 55.8 | 35 | 29.2 | 18 | 15.0 |
| يعمل الإعلام كوسيلة لمراقبة السلطة ومحاسبتها على أفعالها | 37 | 30.8 | 45 | 37.5 | 38 | 31.7 |
| يساهم الاعلام في توسيع نطاق التغطية الإعلامية لكافة الأحداث. | 37 | 30.8 | 39 | 32.5 | 44 | 36.7 |
| ساهم الاعلام العربي في تسريع وتيرة التغيير. | 31 | 25.8 | 43 | 35.8 | 46 | 38.3 |
| يعزز الاعلام العربي الوعي السياسي للجمهور | 35 | 29.2 | 41 | 34.2 | 44 | 36.7 |
| يلعب الإعلام دوراً مهماً في كشف الانتهاكات التي ترتكبها الأنظمة الحاكمة، مما يساهم في الضغط عليها لإجراء الإصلاحات. | 31 | 25.8 | 44 | 36.7 | 45 | 37.5 |
| يشجع الإعلام المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية والمدنية، من خلال توعيتهم بحقوقهم ومسؤولياتهم. | 38 | 31.7 | 43 | 35.8 | 39 | 32.5 |
| قد يلجأ بعض الإعلاميين إلى التحريض والتأجيج للعنف والكراهية. | 33 | 27.5 | 45 | 37.5 | 42 | 35.0 |
| قد يقوم بعض الإعلاميين بالتعتيم على بعض الأحداث أو المعلومات الحساسة. | 32 | 26.7 | 43 | 35.8 | 45 | 37.5 |
| تعتمد قدرة الإعلام على تغطية الأحداث على الموارد المالية المتاحة له. | 67 | 55.8 | 35 | 29.2 | 18 | 15.0 |

يتبين من الجدول رقم (3) تعامل الإعلام العربي مع قضايا التحول الديمقراطي في الدول العربية التي تشهد ثورات أو حركات احتجاجية. اغلب افراد العينة اجابوا بنسبة 63.3% بموافق على الفقرة (1)، بأن هناك رأي عام عربي يميل إلى الاعتقاد بأن الإعلام العربي قد ساهم بشكل كبير في نقل الصورة الحقيقية للأحداث وكشف الانتهاكات. النسبة العالية للموافقين والمحايدين تشير إلى أن هذا الرأي شائع ومتفق عليه

إلى حد كبير. الفقرة (2) اجابوا ما نسبته 55.8%، أن الغالبية العظمى من المشاركين يوافقون أو على الأقل لا يعارضون فكرة أن الإعلام يلعب دوراً حاسماً في تشكيل الرأي العام ودفعه للمطالبة بالحقوق والحريات. هذا يدل على اعتراف واسع بأهمية الإعلام في المجتمعات المعاصرة، وخاصة في السياق العربي حيث شهدت المنطقة تحولات كبيرة في السنوات الأخيرة. ويشير ارتفاع نسبة الإجابات المحايدة (37.5%) على الفقرة (3) إلى وجود تعقيد وتعدد في الآراء حول دور الإعلام في مراقبة السلطة ومحاسبتها في المجتمع المستهدف. هذا التنوع في الآراء يعكس واقعاً معقداً، الفقرة (4) تشير النسبة المرتفعة من الأشخاص الذين لا يوافقون على أن الإعلام يساهم في توسيع نطاق التغطية الإعلامية لكافة الأحداث إلى وجود شكوك حول فعالية الإعلام في هذا المجال. يمكن تفسير هذا تركيز الإعلام على أحداث معينة، او تدخلات سياسية او اقتصادية، قد يكون هناك صعوبة في تغطية الأحداث في بعض المناطق النائية أو التي تشهد صراعات. انتشار الأخبار الكاذبة والمضللة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات قد يقلل من ثقة الجمهور في الإعلام التقليدي، رغم أن الفقرة (5) تؤكد على دور الإعلام العربي في تسريع وتيرة التغيير، إلا أن نتائج استطلاع الرأي أظهرت أن نسبة كبيرة من المشاركين بنسبة (38.3%) لا تتفق مع هذا الرأي. قد يعود ذلك إلى عدة عوامل، مثل تركز الإعلام العربي على قضايا محددة، أو عدم قدرته على الوصول إلى جميع شرائح المجتمع، أو تأثير عوامل أخرى على مسار التغيير. الفقرة (6) وفقاً لاستطلاع الرأي لأفراد العينة، فإن ما نسبته 36.7% يرون أن الإعلام العربي لا يؤدي دوراً كافياً في تعزيز الوعي السياسي للمواطنين. فقد اجاب اغلب افراد العينة ما نسبته 35.8% بأنهم محايدون على الفقرة (7)، الفقرة (8) ظهر هناك تباين في الآراء: على الرغم من أن الفقرة تشير إلى أن الإعلام يشجع المشاركة، إلا أن نتائج الاستطلاع أظهرت تباينًا في آراء الأفراد. والأغلبية تميل إلى الحياد والنسبة الأكبر من افراد العينة (35.8%) اتخذت موقفًا محايدًا، مما يشير إلى عدم وجود قناعة تامة لدى الكثيرين حول هذا الدور. وجاءت نسبة غير الموافقين في المرتبة الثانية (32.5%)، مما يدل على وجود شريحة كبيرة تشكك في فعالية الإعلام في هذا المجال. في حين أقل نسبة كانت للموافقين (31.7%)، مما يعكس أن الرأي القائل بأن الإعلام يشجع المشاركة ليس هو الرأي السائد. استنادًا إلى الفقرة يعتقد أغلبية افراد العينة بنسبة (67 %) أن بعض الإعلاميين يقومون بالتعتيم على بعض الأحداث أو المعلومات الحساسة. يمثل هذا الرأي نسبة ملحوظة، مما يشير إلى وجود قلق عام حول مصداقية وسائل الإعلام وحياديتها. هناك نسبة أقل من المشاركين (29.2 %) أشاروا إلى أنهم متخذون موقفًا محايدًا بشأن هذه القضية، بينما يعتقد 15٪ فقط أن الإعلاميين لا يقومون بالتعتيم على المعلومات.

**الجدول (4) القيود والتحديات التي تواجه حرية التعبير والتداول الإعلامي حول قضايا التحول الديمقراطي**

| العبارة | موافق | | محايد | | غير موافق | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| وجود قوانين تتعلق بالتشهير، والقذف، والإساءة إلى الأديان، والأمن القومي، والتي يمكن تفسيرها بشكل واسع لتقييد حرية التعبير. | 93 | 77.5 | 24 | 20.0 | 03 | 2.5 |
| فرض رقابة مسبقة أو لاحقة على المحتوى الإعلامي، سواء كان ذلك عبر وسائل الإعلام التقليدية أو الرقمية. | 99 | 82.5 | 19 | 15.8 | 02 | 1.7 |
| إتاحة المعلومات العامة للجمهور، مما يحد من قدرة المواطنين على تكوين آراء مستنيرة. | 101 | 84.2 | 19 | 15.8 | - | - |
| تعرض الصحفيين والإعلاميين إلى ضغوط من قبل الحكومات، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، بهدف توجيه الخطاب الإعلامي | 108 | 99.0 | 11 | 9.2 | 01 | 8.0 |
| يؤدي الاستقطاب السياسي إلى تشويه الحقيقة وتعميق الخلافات، مما يعيق الحوار البناء حول القضايا العامة. | 104 | 86.7 | 12 | 10.0 | 04 | 3.3 |
| قد تتدخل قوى خارجية في الشأن الداخلي للدول، وتستخدم وسائل الإعلام للتأثير على الرأي العام وتوجيه النقاش العام | 104 | 86.7 | 14 | 11.7 | 02 | 1.7 |
| يخشى بعض الأفراد من التعبير عن آرائهم بسبب تهديدات بالعنف أو الانتقام. | 103 | 85.8 | 14 | 11.7 | 03 | 2.5 |
| يفتقر بعض الأفراد الاعلاميين إلى المهارات اللازمة لتقييم المعلومات وتحديد المصادر الموثوقة، مما يجعلهم عرضة للتضليل الإعلامي. | 91 | 75.8 | 22 | 18.3 | 07 | 5.8 |

يشير الجدول (4) الى القيود والتحديات التي تواجه حرية التعبير والتداول الإعلامي حول قضايا التحول الديمقراطي، وتشير النسبة العالية (77.5%) من الموافقة إلى أن غالبية المشاركين يرون أن هذه القوانين

تُستخدم لتقييد حرية التعبير بشكل واسع. القوانين المتعلقة بالتشهير والقذف والإساءة إلى الأديان والأمن القومي غالباً ما تكون غير محددة بدقة، مما يسمح بتفسيرها بطرق تحد من حرية الصحافة والتعبير. اغلب افراد العينة بنسبة (82.5%) وهي النسبة العالية من الموافقة هنا تشير إلى أن الرقابة على المحتوى الإعلامي تعتبر واحدة من أكبر التحديات التي تواجه حرية التعبير في العالم العربي. الرقابة قد تكون مباشرة من خلال الأجهزة الحكومية أو غير مباشرة من خلال ضغوط اجتماعية وسياسية. اجاب اغلب افراد العينة على الفقرة (3) بالموافقة بنسبة(84.2%) وهذا يشير إلى أن نقص الشفافية وإتاحة المعلومات العامة يعد من التحديات الرئيسية. بدون الوصول إلى معلومات دقيقة وموثوقة، يجد المواطنون صعوبة في تكوين آراء مستنيرة حول القضايا الديمقراطية والسياسية. الفقرة (4)اغلبهم اجابوا بالموافقة بنسبة (99.0) وهذا يعكس توافقاً شبه كامل بين المشاركين في الدراسة أو الاستبيان على أن الصحفيين والإعلاميين يتعرضون لضغوط كبيرة من قبل الحكومات. هذا يشير إلى أن مشكلة الضغوط الحكومية على الإعلام تُعتبر قضية رئيسية ومؤثرة جداً في حرية الإعلام والتعبير حول قضايا التحول الديمقراطي. الفقرة (5) اغلب افراد العينة اجابوا بالموافقة بنسبة (86.7%) وتُشير النسبة إلى أن الاغلبية يرون أن الاستقطاب السياسي يُشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق حوار بناء حول القضايا العامة. هذا يعكس إدراكاً واسعاً لأهمية إيجاد طرق لتخفيف حدة الاستقطاب وتشجيع التواصل المفتوح والمبني على الحقائق بين مختلف الأطراف. الفقرة (6) نسبة 86.7% من المستجيبين يرون أن القوى الخارجية قد تتدخل في الشأن الداخلي للدول وتستخدم وسائل الإعلام للتأثير على الرأي العام وتوجيه النقاش العام. هذا يشير إلى مدى القلق من التأثيرات الخارجية ومحاولات بعض الدول أو الجهات الخارجية للسيطرة على السرد الإعلامي لتحقيق مصالحها. الفقرة (7) بنسبة 85.8% من المستجيبين يخشون التعبير عن آرائهم بسبب تهديدات بالعنف أو الانتقام. هذه النسبة العالية تعكس وجود بيئة قمعية أو غير آمنة للأفراد الذين يحاولون التعبير عن آرائهم، مما يعوق حرية التعبير ويخلق مناخاً من الخوف، الفقرة (8) نسبة 75.8% من المستجيبين يشيرون إلى افتقار بعض الأفراد الإعلاميين للمهارات اللازمة لتقييم المعلومات وتحديد المصادر الموثوقة، مما يجعلهم عرضة للتضليل الإعلامي. هذه النتيجة تبرز الحاجة إلى تعزيز التعليم والتدريب في مجال الإعلام لتطوير مهارات التحقق من المعلومات وتحليلها بشكل نقدي.

**جدول (5) يوضح الفروق بين إجابات أفراد العينة بشأن دور الإعلام في تشكيل الخطاب الإعلامي حول قضايا التحول الديمقراطي في العالم العربي.**

| t | مستوى المعنوية (sig) | مستوى الدلالة | الوسط الفرضي | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الحرية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 19.916 | 0.001 | 0.05 | 24 | 18.7333 | 3.23 | 119 |

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار (t-test) الذي أُجري لقياس الفروق بين إجابات أفراد العينة حول دور الإعلام في تشكيل الخطاب الإعلامي المتعلق بالتحول الديمقراطي في العالم العربي. وقد بلغ متوسط إجابات العينة (18.73) بانحراف معياري (3.23)، وهو أقل من الوسط الفرضي المحدد (24)، مما يشير إلى أن تقييم المبحوثين لدور الإعلام جاء أدنى من المستوى المتوقع. كما أظهر اختبار "ت" قيمة مرتفعة بلغت (19.916) عند مستوى معنوية (sig = 0.001) وهو أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية جوهرية بين المتوسط الحسابي للعينة والوسط الفرضي. وتؤكد هذه النتيجة أن العينة لا تنظر إلى الإعلام بوصفه فاعلًا أساسيًا في تشكيل خطاب التحول الديمقراطي، بل ترى أن دوره محدود أو دون الطموحات المرجوة في هذا المجال. وتعكس هذه النتائج دلالات مهمة على المستويين النظري والعملي؛ فمن الناحية النظرية، توضح أن الخطاب الإعلامي العربي ما يزال يفتقر إلى أدوات مهنية مستقلة قادرة على دعم مسارات التحول الديمقراطي. أما من الناحية التطبيقية، فإنها تشير إلى أن المتلقين (العينة) لديهم إدراك ناقد لدور الإعلام، حيث يعتبرونه غير كافٍ لتوجيه الرأي العام أو إحداث التغيير السياسي المطلوب. وعليه، يمكن القول إن نتائج هذا الاختبار تدعم فرضية وجود فجوة بين الدور المفترض للإعلام في تعزيز خطاب التحول الديمقراطي، والدور الفعلي الذي يمارسه حاليًا، وهو ما يستدعي مزيدًا من الإصلاحات المؤسسية والسياسات الإعلامية لتعزيز استقلالية وفعالية وسائل الإعلام في العالم العربي.

تتسق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة بن صغير (2020) التي أكدت أن الإعلام لا يمكن أن يسهم بفاعلية في التحول الديمقراطي ما لم يتمتع بالحرية والاستقلالية، وهو ما يفسر انخفاض تقييم

العينة لدور الإعلام في تشكيل الخطاب الديمقراطي. كما يمكن ربط هذه النتيجة بما أشارت إليه دراسة برقان (2018) من أن تأثير الإعلام يختلف باختلاف الوسيلة، حيث أظهر الإعلام التلفزيوني، وخاصة قناة الجزيرة، قدرة أكبر على توجيه الرأي العام مقارنة بالإعلام التقليدي الآخر، وهو ما يشير إلى أن ضعف الدور الذي رصده أفراد العينة قد يعود إلى تفاوت فعالية الوسائل الإعلامية. علاوة على ذلك، تدعم نتائج دراسة عسكر (2022) هذا الطرح، حيث بيّنت أن البيئة السياسية العربية، بما تتضمنه من انقسامات وعوائق بنيوية، تمثل عاملاً إضافيًا يحد من قدرة الإعلام على أداء دوره في تعزيز خطاب التحول الديمقراطي.

**جدول (6) يوضح الفروق بين إجابات أفراد العينة بشأن القيود والتحديات التي تواجه حرية التعبير والتداول الإعلامي حول قضايا التحول الديمقراطي في العالم العربي.**

| t | مستوى المعنوية (sig) | مستوى الدلالة | الوسط الفرضي | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الحرية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 46.324 | 0.001 | 0.05 | 18 | 9.7000 | 2.19 | 119 |

أظهر (6) تحليل نتائج العينة أن متوسط إجابات المبحوثين بلغ (9.70) بانحراف معياري (2.19)، وهو أقل بكثير من الوسط الفرضي (18)، مما يدل على أن تقييمهم لمستوى حرية التعبير والتداول الإعلامي في قضايا التحول الديمقراطي جاء أدنى من المستوى المفترض. كما أوضح اختبار "ت" قيمة مرتفعة بلغت (46.324) عند مستوى معنوية (Sig = 0.001) وهو أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، الأمر الذي يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي للعينة والوسط الفرضي. وتدل هذه النتيجة على أن أفراد العينة يتفقون في إدراكهم لوجود قيود وتحديات حقيقية تحدّ من حرية الإعلام، وتجعل دوره في دعم التحول الديمقراطي محدودًا وغير فاعل بالشكل المتوقع. وتحمل هذه النتائج دلالات مهمة على المستويين النظري والعملي؛ فمن الناحية النظرية، فهي تكشف عن فجوة واضحة بين الدور المفترض للإعلام كأداة للتعبئة والتغيير السياسي، والدور الفعلي الذي يمارسه في السياق العربي، حيث تظل البيئة الإعلامية مقيدة بالرقابة والضغوط السياسية. أما من الناحية العملية، فهي تشير إلى أن الجمهور (العينة) لديه وعي ناقد بحدود حرية التعبير في مجتمعاته، ويعي أن الإعلام لم يحقق بعد المكانة التي تؤهله للقيام بدور ريادي في عمليات التحول الديمقراطي.

وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة بن صغير (2020) التي أكدت أن الإعلام لا يمكن أن يسهم في التحول الديمقراطي ما لم يتمتع بالحرية والاستقلالية، وهو ما يفسر انخفاض تقييم المبحوثين. كما تتفق مع نتائج دراسة برقان (2018) التي أوضحت أن تأثير الإعلام يختلف باختلاف الوسيلة، حيث أظهر الإعلام التلفزيوني – خاصة قناة الجزيرة – قدرة أكبر على توجيه الرأي العام مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى، مما يعزز فكرة أن محدودية الدور التي رصدها أفراد العينة تعود جزئياً لتفاوت فعالية الوسائل الإعلامية. كذلك تدعم نتائج الدراسة الحالية ما خلصت إليه دراسة عسكر (2022) حول أن البيئة السياسية العربية بما تتضمنه من انقسامات وعوائق بنيوية تمثل عاملاً إضافياً يحد من قدرة الإعلام على أداء دوره في دعم التحول الديمقراطي. ويتقاطع هذا مع ما بينته دراسة شيماء بلونيس من أن الإعلام الجديد تحول إلى فاعل رئيسي في التعبئة والتغيير السياسي، لكنه في السياق العربي لا يزال محاصراً بقيود تحدّ من فاعليته. وهو ما أكدته أيضاً دراسة غطاس ومقداد (2015) التي أظهرت كيف ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في الحشد والاحتجاجات أثناء الربيع العربي، لكنها واجهت عراقيل بنيوية تحد من استمرارية هذا الدور. وبناءً عليه، يمكن القول إن نتائج التحليل الإحصائي تدعم مجمل الأدبيات السابقة التي تشير إلى أن حرية التعبير والتداول الإعلامي في العالم العربي ما تزال محدودة، وأن الإعلام لم يصل بعد إلى مستوى الاستقلالية والفاعلية المطلوبين للاضطلاع بدور محوري في مسارات التحول الديمقراطي.

**النتائج:-**

1- إن وسائل التواصل الاجتماعي قد أصبحت الوسيلة الأكثر شيوعًا والأكثر تأثيرًا في متابعة الأخبار بين أفراد العينة. هذا يعكس التغير الكبير في عادات استهلاك الأخبار، حيث يفضل الناس الآن الحصول على المعلومات بشكل فوري ومباشر من خلال منصات التواصل الاجتماعي التي توفر وصولًا سريعًا وسهلًا للأخبار على مدار الساعة.

2- أفاد 63.3% من أفراد العينة بأنهم لا يوافقون على أن الإعلام العربي يسهم في تعزيز الوعي السياسي حول التحولات الديمقراطية، مما يشير إلى وجود شكوك حول مصداقية الإعلام في هذا المجال. ، يرى 47.5% من أفراد العينة أن الإعلام يلعب دورًا إيجابيًا في تحفيز المشاركة السياسية، بينما لم يحدد 44% منهم موقفًا واضحًا، مما يعكس حالة من التردد أو الغموض في تأثير الإعلام من وجهة نظرهم.

3- أن ما نسبته 52.5% من افراد العينة محايدون، مما يشير إلى تباين في الآراء حول تأثير الإعلام في هذا الشأن. كما يرى 40% من أفراد العينة أن الإعلام العربي يكشف عن الممارسات التي تعرقل التحول الديمقراطي، بينما أبدى 48.3% منهم موقفًا محايدًا، مما يشير إلى وجود شكوك حول دور الإعلام في هذا المجال.

4- 57.5% من أفراد العينة يرون أن الإعلام العربي لا يدعم الأصوات المعارضة بالشكل الكافي، مما يوحي بأن الإعلام يفضل دعم الآراء السائدة أو الحكومية. أن 80% من أفراد العينة بعدم موافقتهم على أن الإعلام يشجع الحوار بين الأطراف المختلفة ويساهم في بناء توافق في الآراء، مما يشير إلى اعتقاد بأن الإعلام قد يكون منحازًا ولا يعزز التنوع في الآراء بشكل كافٍ.

5- 63.3% من أفراد العينة يوافقون على أن الإعلام العربي قد ساهم بشكل كبير في نقل الصورة الحقيقية للأحداث وكشف الانتهاكات، مما يعكس وجود رأي عام عربي إيجابي تجاه دور الإعلام في هذا السياق. 55.8% من افراد العينة يوافقون على أن الإعلام يلعب دورًا حاسمًا في تشكيل الرأي العام ودفعه للمطالبة بالحقوق والحريات، مما يدل على أهمية الإعلام في التأثير على المجتمعات العربية في ظل التحولات الكبيرة.

6- 37.5% من المشاركين اتخذوا موقفًا محايدًا بشأن دور الإعلام في مراقبة السلطة ومحاسبتها، مما يشير إلى تعدد الآراء وتعقيدها حول هذه المسألة. نسبة مرتفعة من المشاركين لا يوافقون على أن الإعلام يساهم في توسيع نطاق التغطية الإعلامية لكافة الأحداث، مما يشير إلى وجود شكوك حول قدرة الإعلام على تغطية جميع الأحداث بفعالية، وربما بسبب تدخلات سياسية أو اقتصادية.

7- 38.3% من المشاركين لا يتفقون على أن الإعلام العربي يسرع وتيرة التغيير، مما قد يعكس تحديات مثل تركز الإعلام على قضايا محددة أو عدم الوصول إلى جميع شرائح المجتمع. 36.7% من أفراد العينة يرون أن الإعلام العربي لا يؤدي دورًا كافيًا في تعزيز الوعي السياسي للمواطنين، مما يشير إلى قصور في جهود الإعلام في هذا الجانب.

8- 35.8% من المشاركين اتخذوا موقفًا محايدًا بشأن دور الإعلام في تشجيع المشاركة السياسية، بينما 32.5% غير موافقين، و31.7% فقط يوافقون، مما يعكس عدم وجود قناعة تامة بدور الإعلام في هذا المجال. 67% المشاركين يعتقدون أن بعض الإعلاميين يقومون بالتعتيم على بعض الأحداث أو المعلومات الحساسة، مما يشير إلى وجود قلق واسع حول مصداقية وسائل الإعلام وحياديتها.

9- 77.5% من المشاركين يعتقدون أن القوانين المتعلقة بالتشهير والقذف والإساءة إلى الأديان والأمن القومي تُستخدم بشكل واسع لتقييد حرية التعبير، مما يشير إلى وجود مخاوف من أن هذه القوانين تُفسر بطرق تحد من حرية الصحافة والتعبير. 82.5% يرون أن الرقابة على المحتوى الإعلامي تشكل تحديًا كبيرًا لحرية التعبير في العالم العربي، سواء كانت هذه الرقابة مباشرة من قبل الحكومات أو غير مباشرة من خلال ضغوط اجتماعية وسياسية.

10- 84.2% يروا أن نقص الشفافية وإتاحة المعلومات العامة يشكل تحديًا رئيسيًا، حيث يؤدي ذلك إلى صعوبة في تكوين المواطنين لآراء مستنيرة حول القضايا الديمقراطية والسياسية. 99.0% يتفقون على أن الصحفيين والإعلاميين يتعرضون لضغوط كبيرة من قبل الحكومات، مما يشير إلى أن هذه الضغوط تعتبر قضية رئيسية تؤثر بشدة على حرية الإعلام والتعبير حول قضايا التحول الديمقراطي.

11- 86.7% من المشاركين يرون أن الاستقطاب السياسي يمثل عقبة كبيرة أمام تحقيق حوار بناء حول القضايا العامة، مما يشير إلى الحاجة إلى تخفيف حدة الاستقطاب وتشجيع التواصل المفتوح والمبني على الحقائق. 86.7% يعتقدون أن القوى الخارجية تتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتستخدم وسائل الإعلام للتأثير على الرأي العام وتوجيه النقاش العام، مما يعكس القلق من التأثيرات الخارجية ومحاولات السيطرة على السرد الإعلامي.

12- 85.8% من المشاركين يشعرون بالخوف من التعبير عن آرائهم بسبب تهديدات بالعنف أو الانتقام، مما يعكس وجود بيئة قمعية تعوق حرية التعبير وتخلق مناخًا من الخوف. 75.8% يشيرون إلى افتقار بعض الإعلاميين للمهارات اللازمة لتقييم المعلومات وتحديد المصادر الموثوقة، مما يجعلهم عرضة للتضليل الإعلامي، ويبرز الحاجة إلى تعزيز التعليم والتدريب في مجال الإعلام لتطوير مهارات التحقق من المعلومات وتحليلها بشكل نقدي.

13- تدل نتائج اختبار (t-test) على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسط الفرضي (24) والمتوسط الحسابي لإجابات العينة (18.73)، بما يعكس أن تقييم المبحوثين لدور الإعلام في تشكيل خطاب التحول الديمقراطي جاء أدنى من المستوى المتوقع، وهو ما يؤكد محدودية فاعلية الإعلام العربي في دعم مسارات التحول الديمقراطي ويفتح الحاجة إلى إصلاحات مؤسسية لتعزيز استقلاليته.

14- أظهرت نتائج اختبار (t-test) أن متوسط تقييم المبحوثين (18.73) بانحراف معياري (3.23) جاء أدنى من الوسط الفرضي (24) بفروق ذات دلالة إحصائية (sig = 0.001)، مما يؤكد أن العينة ترى دور الإعلام في تشكيل خطاب التحول الديمقراطي محدودًا وأقل من المستوى المتوقع.

**التوصيات:-**

1- تعزيز استقلالية وسائل الإعلام العربية من خلال سنّ تشريعات تضمن حرية الصحافة وتحميها من التدخلات السياسية والاقتصادية، بما يمكّنها من أداء دورها في دعم التحول الديمقراطي بموضوعية وشفافية.

2- رفع كفاءة الإعلاميين والصحفيين عبر برامج تدريبية متخصصة في مجالات التحقق من الأخبار، ومهارات التفكير النقدي، والتحليل السياسي، للحد من التضليل الإعلامي وتعزيز جودة المحتوى المقدم للجمهور.

3- تطوير التربية الإعلامية لدى الجمهور في المؤسسات التعليمية والجامعية، بهدف تمكين الأفراد من تحليل الرسائل الإعلامية بوعي، والتفريق بين الأخبار الموثوقة والمعلومات الزائفة، بما يعزز المشاركة الواعية في القضايا الديمقراطية.

4- تشجيع وسائل الإعلام على دعم التعددية في الآراء وإتاحة المنصات أمام الأصوات المعارضة والمستقلة، بما يسهم في بناء حوار وطني شامل ويعزز ثقافة الحوار الديمقراطي.

5- تقليص الرقابة المسبقة على المحتوى الإعلامي وتعديل القوانين المقيدة لحرية التعبير، مثل قوانين التشهير أو الإساءة إلى الدولة والدين، بما يحقق توازنًا بين حرية التعبير والمسؤولية المهنية.

6- إعادة توجيه الخطاب الإعلامي نحو قضايا التنمية السياسية والاجتماعية، والابتعاد عن الخطابات التحريضية أو المثيرة للكراهية والانقسام، مع تعزيز ثقافة احترام الرأي الآخر.

7- تمكين الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي كمجال فاعل للتعبير عن الرأي العام ونشر الوعي الديمقراطي، مع وضع ضوابط مهنية وأخلاقية تحد من نشر الأخبار المضللة وخطابات الكراهية.

8- تحفيز التعاون بين المؤسسات الإعلامية والمجتمع المدني في تنظيم حملات توعوية حول حقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، وأهمية الرقابة المجتمعية في دعم الحكم الرشيد.

9- دعم الدراسات الأكاديمية والإعلامية التي تتناول العلاقة بين الإعلام والتحول الديمقراطي في العالم العربي، لتوفير قاعدة معرفية علمية تساعد صُنّاع القرار على تطوير السياسات الإعلامية.

10- تعزيز المناخ الآمن لحرية الرأي والتعبير من خلال حماية الصحفيين والإعلاميين من التهديدات والضغوط، وضمان بيئة مهنية تحفّزهم على ممارسة عملهم دون خوف أو تقييد.

**المراجع:-**

1- اميرة، احمد محمد السيد،( 2019) تحليل الحطاب الاعلامي. مدخل نظري، مجلة علوم الانسان والمجتمع، مجلد (8) العدد (2) متاح على الرابط

2- وادي. جليل، (2017) الخطاب الاعلامي وإدارة الازمات السياسية الدولية، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الاولى، الامارات ولبنان.

3- عوفي. مصطفى، باوصيف. الطيب، (2014) الاعلام والتحول الديمقراطي، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد (9) متاح على الرابط.

4- الوحيشي. علي مصباح محمد، (2015) دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، المجلد (1) العدد (2)
5- مسعودة. مقدود (2020) التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين الو اقع والمأمول، مجلة الباحث القانوني المجلد (1) العدد (1)
6- حمد. زياد جهاد (ب.ت) العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، جملة مداد الآداب، العدد (14) متاح على الرابط https://www.iasj.net/iasj/download/c8bcc2cfaf6211a7
7- زكرياء. بن صغير (2020) دور الإعلام في التحول الديمقراطي نحوى مقاربة لفهم إشكالية بناء الدولة، مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية، العدد (3)، file:///C:/Users/hp/Downloads
8- العالم، النعمى السائح (2017) التحول الديمقراطي المفهوم والآليات، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (12)
9- بن صغير. زكريا (2020) دور الإعلام في التحول الديمقراطي نحوى مقاربة لفهم إشكالية بناء الدولة. مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، على الرابط.
10- عسكر، مسعود علي، (2022) ليبيا ومعوقات التحول الديمقراطي منذ 2011، مجلة الإعلام والفنون، السنة الثالثة، العدد العاشر، سبتمبر.
11- غطاس جميلة، مقداد. كريمة (2015) دور وسائل التواصل الاجتماعي في التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي دراسة وصفية حالة (تونس و مصر)، رسالة ماجستير في تكنولوجيا الاتصال الجديدة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية قسم علوم الاعلام والاتصال، شوهد بتاريخ 6/ فبراير/ 2025 على الرابط https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/9678/1/Ghetas_Mekdad.pdf
12- برقان، محمد (2018) الإعلام التلفزي ودوره في التحول الديمقراطي في الوطن العربي – قناة الجزيرة نموذجا، اطروحة دكتوراه في العلوم والاتصال، كلية العلوم الانسانية والعلوم الدينية، جامعة وهران، الجزائر.
13- شيماء بلونيس (2015) دور وسائل الإعلام والاتصال الجديدة في التغيير السياسي، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي - كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة.